## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٣٠٠ | ١٣١٥ |
| اليورو | ١٦٥٠ | ١٦٧٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٣٥٠ | ٢٣٧٥ |
| الدينار الاردني | ١٩٠٠ | ١٩٢٥ |
| الدرهم الاماراتي | ٣٧٠ | ٣٨٠ |
| الريال السعودي | ٣٢٠ | ٣٣٠ |
| الليرة السورية | ٢٢ | ٢٣ |

## سوق المواد الانشائية

| المادة | الوحدة القياسية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | طن | ١٩٠٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | طن | ٢٦٥٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن | ١٧٠٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٥٠٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٠٠٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن | ٩٥٠٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ٨٠٠ |
| بورك الاهلية | طن | ١٤٠٠٠٠ |

الكويت تقول إن أوبك حجبت ما يكفي من المعروض

## أسعار النفط تغلق دون ستين دولارا للبرميل



أغلق الخام الأميركي لعقود آذار مرتفعا لكن دون مستوى ستين دولارا وأقل كثيرا من أعلى مستوياتها للجلسة إذ ارتفع ١٩ سنتا عند ٥٩,٩٠ دولارا للبرميل بعد تداوله بين ٥٩,٣٠ دولارا و٦٠,٨٠ دولارا.

وفي بورصة البترول الدولية بلندن زاد خام برنت في عقود مارس/آذار ٢٨ سنتا إلى ٥٩,٣١ دولارا بعد تداوله بين ٥٨,٥١ و٥٩,٥٤ دولارا.

في الوقت نفسه قال وزير النفط الكويتي علي الجراح الصباح إن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حجبت ما يكفي من المعروض النفطي للحيلولة دون زيادة المخزونات العالمية بصورة مبالغة ولن تحتاج المنظمة إلى خفض جديد عندما تجتمع الشهر القادم.

ولا تزال الأسعار دون أعلى مستوياتها ٧٨,٤٠ دولارا الذي بلغته في تموز.

يشار إلى أن أوبك اتفقت بداية على خفض الإنتاج ١,٢ مليون برميل يوميا من أول تشرين الثاني الماضي وبدأ سريان خفض ثان بواقع خمسمائة ألف برميل يوميا مطلع شباط الحالي

في أسواق ذي قار..

## ارتفاع واضح في الأسعار ورواج السلع الآسيوية والإيرانية

محمد شريف ابو ميسم

تشهد الاسواق التجارية في محافظة ذي قار ارتفاعا ملموسا في اسعار السلع المعروضة فيها مقارنة باسعار نفس السلع او مثيلاتها في اسواق بغداد العاصمة، وعندما يتساءل المرء عن السبب ياتي الجواب جاهزا (من ذا الذي يستطيع الذهاب الى بغداد لياتي بالبضاعة؟..) فأجور النقل المرتفعة وخطورة الطريق تضيف هامشا سعرياً على الاسعار الاصلية.. وحين تساءلنا عن البضاعة القادمة من بغداد، تبين انها وبمختلف انواعها ذات مناشئ لا تدخل الى العراق الا عن طريق البصرة.. المواطن صبيح هاشم قال لنا: ان سوء الوضع الامني في بغداد ساهم ويساهم في وضع العنب في سلة التجار على حساب المستهلك في المحافظات الجنوبية، وهذا الوضع يساهم ايضا في رواج بضاعة دون اخرى في هذه الاسواق، فالبضاعة القادمة من الخليج ومن مختلف المناشئ الاسيوية هي الرائجة والاكثر رواجا هي البضاعة الايرانية التي وجدت في السوق الجنوبية ضالتها بسبب (الفراغ الانتاجي) الذي ورثته هذه المدينة، فعدد سكان هذه المدينة قد يصل المليوني نسمة ولا يوجد فيها أي مصنع لانتاج أي سلعة، سوى مصنع الغزل والنسيج الذي كان وما زال ينتج (البطانيات العسكرية) وهذه البطانيات لا تضاهي ولا تستطيع ان تنافس أية بطانية رديئة مستوردة بابخس الاسعار ومصنع القابلوات والاسلاك الذي ينتج اسلاك (سيمنز) المعروفة بجودتها ومنافستها للمنتجات الاجنبية، الا انه كثيرا ما يصاب بالتلكوء بالانتاج لاسباب لا علم لنا بها اما المواطن حسن كامل فقال: سكان هذه المدينة شانها شان الآخرين في المدن الاخرى يستهلكون كميات كبيرة من منتوجات الالبان يوميا والمدينة لا تملك مصنعاً واحدا لهذه المنتوجات، علما انها تملك ثروة حيوانية كبيرة يمكن ان تهئ المادة الخام في محطات لجمع الحليب في جميع الاقضية والنواحي، ناهيك عن ان الناصرية كانت تضم اكبر معمل لانتاج الالبان في العراق الا وهو معمل البان السماوي وكذلك معمل البان الناصرية التابع الى الشركة العامة لمنتوجات الالبان ولكن كلا المعملين تم نقلهما من هذه المدينة الى مناطق اخرى في تسعينيات القرن الماضي ومن الطبيعي ان تكون اسعار المنتجات مرتفعة مقارنة بالمدن التي تمتلك مصانع لانتاج تلك المنتجات وعن نوعية ومنشأ البضاعة الرائجة في الناصرية قال لنا غالب عبد الجبار: ان البضاعة الرائجة وبمختلف النوعيات هي في العادة بضاعة آسيوية وايرانية فقد اختفت البضاعة القادمة من سوريا وتركيا نسبيا، جراء تردي الوضع الامني في بغداد.. وتبقى الاسعار المختلفة سواء منها المتعلقة في الاستهلاك اليومي او السلع المعمرة نسبيا في حالة من الارتفاع المستمر، لان اجور النقل تساهم بشكل كبير في ذلك ناهيك عن ازدياد الطلب جراء ازدياد عدد السكان نتيجة نزوح عوائل كثيرة من العاصمة بغداد ومن مناطق التوتر الاخرى الى هذه المدينة وغيرها من المدن الامنة.

# سعر الصرف كأداة لمواجهة التضخم

"يعد سعر الصرف أحد أهم الادوات الاقتصادية في توجيه السياسات الاقتصادية - النقدية والمالية والتجارية- وانجام هذه السياسات وتفعيلها إذا ما احسن استخدامه كاداة وكتوقيت أو بالعكس. ولعله من أكثر المواضيع جدلية في الادبيات الاقتصادية إذ زخرت الادبيات الاقتصادية المختلفة بشرح أنظمة اسعار الصرف المختلفة والعوامل المؤثرة سلبا أو ايجابا على سعر الصرف وتصنيفات انظمة الصرف بين نظام صرف ثابت الى نظام معوم كليا ، وهل ربط العملة المحلية بالدولارأو اليورو أو بسلة عملات يكون أفضل وما هو السعر التوازني للعملة وكيف يمكن تحديده وعند أي مستوى."

د.عمرو هشام محمد

ومع كل التغيرات في العوامل السياسية والاقتصادية والدولية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فكرة العولمة وانتشار مبادئ السوق الحر، التي شهدها العالم بدأ في عقد التسعينات من القرن الماضي التحول نحو نظام سعر الصرف المعوم بادارة من البنوك المركزية للمحافظة على هامش التذبذب في العملات انخفاضا وارتفاعا، وبذلك تخضع العملات المحلية في أغلب الدول عند تحديد سعرها لاعتبارات اقتصادية - مثل الاحتياطيات الاجنبية من العملة ومدى تغطيتها للواردات، اضافة الى مركزها في صندوق النقد الدولي واحتياطي الذهب النقدي لديها-، كذلك هناك اعتبارات سياسية ونفسية تؤثر على العملات منها مدى الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي في البلد، وبذلك أصبح سعر الصرف يعكس جملة من العوامل تعكس بالنتيجة الاداء الاقتصادي والاستقرارالسياسي والاجتماعي في أي بلد.

والسؤال الأول الذي يتبادر للذهن هل ان قوة العملة المحلية مقابل الدولار تعني قوة الاقتصاد الوطني؟ وماذا لو تغيرت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار أو اي عملة عالمية اخرى؟

الحقيقة إن اجابة مختصرة بنعم أو لا أو بكلمة سيء أو جيد عن هذه الاسئلة قد لا تكون دقيقة، وتقود الى تضليل للناس العاديين غير المختصين اذا ما تمت الاجابة بصورة مباشرة ومختصرة، وذلك لان سعر الصرف أو قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية والذي يمكن تعريفه(بأنه عدد الوحدات اللازمة من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية) بصورة مبسطة بهذه الجملة، له تداخلات كثيرة وتأثيرات أكثر على مجمل النواحي الاقتصادية.

فالعملة المحلية القوية مقابل العملة العالمية كالدولار- مثلا -، صحيح أنها تخفض أسعار السلع المستوردة من الخارج وبذلك يمكن الحصول عليها بوحدات أقل من العملة المحلية، كما أن المواطن أذا ما ذهب كسائح في دولة اخرى يشعر بقيمة عملته مقابل حزمة السلع والخدمات التي يحصل عليها في تلك الدولة، لكن نفس هذه العملة المحلية القوية ستكون سببا في خلق عجز في ميزان المدفوعات بزيادة الواردات وتقليل الميزة التنافسية للصادرات المحلية - إن وجدت - مقابل السلع الاجنبية الاخرى وهذا ما يعرف في علم الاقتصاد باصطلاح المغالاة في تقييم العملة المحلية. وبالتأكيد أن العملة المرتفعة في قيمتها ليست مقياسا كافيا للتطور الاقتصادي، وإن كانت تعكس للوهلة الاولى نظرة أولية عن مستوى رفاهية مرتفع لتلك الدولة أو ذلك المجتمع، لكن الرفاهية الاقتصادية لا تعني بالضرورة التطور الاقتصادي لذلك البلد، وخير مثال لذلك بعض البلدان النفطية الريعية.

اما السؤال الذي يهمنا في هذا الصدد عن أثر انخفاض الدولار مقابل الدينار العراقي، أي تحسن سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار هل هو شيء جيد أن تعاد للدينار العراقي قيمته المفقودة أم هو شيء سيء؟ والحقيقة أن الاجابة المباشرة بنعم أو لا هي غير كافية ايضا هنا في هذا المجال، لانها يمكن أن تقود الى استنتاج مضلل وخاطئ، لكن الاجابة الواقعية تكمن في النظر الى وضع الاقتصاد الوطني ككل أولا ثم بعدها يمكن الوصول الى قناعة صحيحة ومنطقية.

في وضع كوضع الاقتصاد العراقي الحالي فان المطلوب في الدرجة الاولى وفي ظل ظروف عدم الاستقرار الامني التي تشهدها بعض الاجزاء من وطننا، وزيادة عدم التأكد واللايقين عند معظم الناس سواء المستثمرين وغيرهم، لابد للاقتصاد أن يقدم بعض الظروف الاقتصادية المستقرة، والحقيقة إن نجاح البنك المركزي العراقي بادارته الحالية في المحافظة على سعر صرف مستقر للدينار العراقي، يتراوح بين ١٤٥٠-١٤٩٠ دينار عراقي مقابل الدولار كان أحد أهم النجاحات الاقتصادية المهمة وبخاصة فصل قيمة العملة المحلية عن الاضطرابات السياسية والامنية التي يشهدها وللاسف يوميا بلدنا الحبيب، هو نجاح يشار له بالبنان وبدون مبالغة أو اطراء لانه خلق نوعاً من التأكد واليقين عند الافراد مستثمرين أو مستهلكين، وخلق نوعاً من الاحباط واليأس عند المضاربين والمتاجرين بهموم العراقيين اليومية وسد مجال الربح غير المبرر والسريع والفاحش في هذا المجال.

والنقطة الثانية، صحيح أن الاقتصاد العراقي عانى ويعاني من معدلات تضخم مرتفعة الا أن للتضخم أسبابه الكثيرة والعديدة منها ما يتعلق بجانب الطلب، كتحسن الرواتب ومستوى المعيشة ومنها ما يتعلق بجانب العرض منها ما يتعلق بانخفاض المعروض من السلع والخدمات المحلية والاعتماد بشكل رئيس على ما يستورد وما يعنيه ذلك من ارتباط بالنقل وظروفه الامنية ووصول السلع الى الاسواق، ومنها ما يتعلق باسباب وسيكولوجية بحتة تتعلق بالتوقعات التشاؤمية التي قد تسود أحيانا عند الافراد، ومنها ما يتعلق باسباب هيكلية منها رفع الدعم عن المحروقات وما يصاحبه من أزمات.

ومع كل ذلك فمن وجهة نظرنا المتواضعة، ان تحمل الاقتصاد العراقي والمواطنين العراقيين لمشكلة التضخم مع نسب البطالة السائدة الآن، هو خير من أن يتعرض الاقتصاد العراقي لمشكلة أزمة ثقة جديدة بالسياسة الاقتصادية المتبعة نتيجة تحسن سعر صرف الدينار اي انخفاض الدولار مقابل الدينارالعراقي، لانها ستؤدي الى تحمل الاقتصاد العراقي ما يعرف بمشكلة أو ظاهرة التضخم الركودي أو الركود التضخمي Stagflation، أي تعايش مشكلة التضخم الموجودة أصلا الآن الى جانب ظهور مشكلة البطالة بمعدلات عالية تفوق ما هو موجود الآن، وتحميل المواطن العادي أعباء جديدة تتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة الحقيقية، أي بعبارة بسيطة جدا اذا كان يكفي العائلة العراقية المتوسطة المتكونة من خمسة افراد على سبيل المثال والتي تسكن في عقار تملكه،إذا كان يكفيها خمسمائة ألف دينار عراقي أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسين دولار بافتراض سعر الصرف للدينار العراقي(١٤٥٠)، فان نفس العائلة ستتحمل على الاقل اربعمائة دولاراً اذا ما تحسن سعر صرف الدينار، وذلك لسبب مهم أن من الصعب جدا اقناع العاملين في مجال الخدمات بتخفيض اجورهم الاسمية؛ وهذا ما قال به كينز أحد أبرز الاقتصاديين البريطانيين قبل ما يقارب ثمانين عاما نتيجة أزمة الكساد العظيم التي عصفت بالعالم الرأسمالي في عام ١٩٢٩م، اذ يرى أن الاجور والاسعار غير مرنة باتجاه الانخفاض وخاصة الاجور التي يميل اصحابها الى مقاومة أي تغير باتجاه تخفيضها على العكس من حالة الارتفاع.

تبقى النقطة الثالثة، والتي لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي الاعباء المالية الحقيقية التي ستتحملها الموازنة العامة للدولة مقابل المنافع التي يمكن ان تحصلها جراء هذا التحسن، نجد أن فقرة الرواتب والاجور والدعم المقدم سواء للحصة التموينية أو المحروقات مازالت تستحوذ على نسبة عالية من النفقات العامة للدولة مقابل سيطرة الايرادات النفطية على جانب الايرادات العامة وبنسبة تزيد على (٩٠ ٪)، مما يعني أن الدولة ستتحمل كلفا اعلى بالدولار لسداد التزاماتها لرواتب واجور العاملين في القطاع العام،كذلك للحصول على مستلزماتها من السلع والخدمات، ناهيك عن فقرات الدعم التي لا مناص من سدادها في الوقت الراهن مثل دعم الحصة التموينية والمحروقات. والعكس صحيح ان ايرادات الدولة ستتحسن كقيمة حقيقية بالمقابل، لكننا نلاحظ ضعف مساهمة الايرادات غير النفطية كنسبة من اجمالي الايرادات العامة للدولة فهي لا تصل الى ١٠ ٪ من اجمالي الايرادات العامة، فلو كانت الايرادات غير النفطية تتمتع بحصة أكبر مما هي عليه لجنت الدولة فوائد حقيقية من هذه العملية أما والحال الذي نراه من الاعتماد المتزايد على قطاع النفط وايراداته –إذ ترتبط أسعارالنفط بالسوق العالمي وعوامل الطلب والعرض العالمية -؛ لذا نعتقد إن هذه العملية ستستنزف الاحتياطيات الاجنبية من العملة الصعبة رغم تعديها حاجز ١٠ مليارات دولار كما أعلن قبل حين، الا ان هذه الخطوة رغم صحتها من الناحية النظرية ونقصد تحسين سعر صرف الدينار كان يمكن التأني بها وتأجيلها لعامين آخرين يمكن خلالها تحسين الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي من جهة وتحسين الايرادات غير النفطية من جهة ثانية واستمرار تعزيز ثقة الافراد والمؤسسات بالسياسة الاقتصادية العراقية من جهة ثالثة، قد يكون افضل من القيام بها الان.

في الهم الاقتصادي

## سوق الأسهم وموسم آخر للخسائر الهائلة

حسام الساموك

تساؤلات كثيرة تدور في أوساط المستثمرين في قطاع الأسهم، خاصة بعد ان بلغت خسائرهم في أسعار الأسهم ذروتها، فاقمتها الممارسات النفعية وغير المسؤولة لإدارة السوق المكونة وفق القانون (المطعون في مشروعيته) من مجموعة متضامنة من الوسطاء الذين عرفوا عبر تداولات السوق منذ تأسيسه أوائل التسعينيات بما سجل عليهم من ملاحظات سلبية في إجراءات عملهم وآليات المناورة والتصرفات غير المنصفة، بل غير القانونية.

فعلى الرغم مما لحق بالسوق من أضرار فادح انعكس سلبياً على الواقع الاقتصادي بشكل عام، كان رئيس مجلس محافظي السوق الذي يتلقى راتباً مجزياً وكبيراً لقاء تفرغه المفترض لإدارة أنشطة السوق، منهمكاً في حلبة التداول في تنفيذ صفقات بيع وشراء الملايين من الأسهم بصفته وسيطاً (علنا)، مستغلاً موقعه (على عينك يا تاجر) في احتلال الأولوية بالتوسط، فضلاً عما يقتنيه لنفسه وفق سياق يعد خرقاً فاضحاً لأعراف التعاطي بالأسهم حين لا يحق للوسيط ان يشتري أو يبيع أسهماً لصالحه، لكن تغاضي الأجهزة الرقابية والتفتيشية المفترض أن تكون حاضرة أولاً بأول جلسات التداول جعله أكثر تجاهلاً لقوانين وأعراف التعامل في أسواق البورصة.

**تغاضي الأجهزة الرقابية والتفتيشية المفترض أن تكون حاضرة أولاً بأول جلسات التداول جعله أكثر تجاهلاً لقوانين وأعراف التعامل في أسواق البورصة.**

إن الغياب الواضح لهيئة الأوراق المالية عن نشاط سوق الأوراق المالية، وما يؤديه المهيمنون على تداولاته من بعض الوسطاء القائمين على ادارة السوق وأنشطته، لعب دوراً كبيراً في تفاقم الأزمة القائمة، حين انخفضت أسعار الأسهم تلكؤ الإجراءات والإصرار اللا مسؤول على انتهاج سياسات مرتجلة وتتفق مع مصالح الوسطاء حصراً أو تنسجم مع توجهاتهم في الأقل، قاد إلى انخفاض متسارع آخر للأسهم إلى ما دون الأسعار الأسمية لغالبية أسهم الشركات حين انخفضت الأسعار عن الدينار الواحد واخذت تبرم صفقاتها (بالفلسان)، فيما كانت أسعار بعضها وصل إلى مئة دينار للسهم، لتنكب عوائل وشركات شتى دون ان يرف جفن لفريق الوسطاء الذي قاد السوق وتداولاته إلى تلك الحالة البائسة. ولعل اخطر ما أصر عليه هؤلاء من سياق غريب تجاوز آليات كبريات أسواق المال العالمية في رفض اعتماد سقف محدد لتذبذب سعر السهم خلال الجلسة الواحدة ليفرض منهج عشوائي تحت ذريعة مبدأ التجارة الحرة، فيما يتشبث سوق نيويورك باعتباره أكبر أسواق الأوراق المالية في العالم يعتمد عشرة بالمئة كنسبة قصوى للأرتفاع والانخفاض خلال الجلسة الواحدة كما هو حال اسواق عمان والقاهرة والكويت ودبي ومثيلاتها في كل العالم.

هذه الملاحظات نسوقها مع قناعتنا المسبقة بأن الواقع الاقتصادي المتردي في العراق - من الطبيعي - ان ينعكس على نهج سوق الأوراق المالية وحجم تداولاته، لكننا ما زلنا نصر على أولويات اعتماد ادارة السوق - كما يجري في كل ارجاء العالم - سياسات احترازية ووقائية، بل وعلاجية، في اعتماد بدائل ومستجدات وإجراءات متغيرة تتناسب مع مجموعة المستجدات والمتغيرات والوقائع الطارئة التي تقف كتحديات لمسيرة السوق في فعالياته المختلفة، وحين تخفق ادارة السوق في مجابهة مثل تلك المستجدات فعليها أن تستقيل أو تقال من قبل الهيئة العامة، لكن اقتصار الهيئة العامة وبشكل غريب على فئة الوسطاء، وهذه الأخرى سابقة عجيبة لأن الهيئة العامة يفترض أن تتكون من المستثمرين باعتبارهم محور نشاط السوق ما جعل الوسطاء هم الخصم والحكم.

ضمن هذا الواقع البائس وبغض النظر عمّا تم تداوله في مشروع قانون جديد وبديل للسوق جرت مناقشته وراء أبواب موصدة، ثم أسدل الستار تماماً حتى عن مجرد الإشارة اليه فان أمام هيئة النزاهة التحقق من اجراءات غير مسؤولة اعتمدت في تداولات السوق وتسببت في تضرر أكثر من مليون مساهم بعشرات ان لم نقل مئات المليارات من الدنانير باعتبار تلك الأسهم جزءاً مهماً من ثروة البلد التي بددها وأسهم في ضياعها والتحايل لتسريبها الفريق المهيمن على إدارة السوق من الوسطاء.

## سوريا وألمانيا تقران إنشاء بنك لتمويل المشاريع الصغيرة

اتفقت سوريا وألمانيا على إنشاء بنك لتمويل المشاريع الصغيرة. جاء ذلك خلال زيارة يقوم بها وفد اقتصادي سوري يضم وزراء ورجال أعمال للعاصمة الألمانية برلين.

وقال نائب رئيس الوزراء السوري عبد الله الدردري الذي رأس وفد بلاده إن سوريا بحاجة لاستثمارات خلال السنوات الخمس المقبلة لتطوير البنية التحتية بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات أصبحت متاحة للقطاع الخاص السوري والعربي والعالمي.

وأضاف أن سوريا حررت قطاع التجارة الخارجية بشكل كامل بما يتيح لها أن تكون نقطة تصدير وإعادة تصدير التقنية الألمانية في الشرق الأوسط.

ومن جهتها قالت وزيرة التنمية والتعاون الدولي الألمانية هايدي ماري فيتشوريك تسويل إن المحادثات تناولت خصوصا الإصلاحات الاقتصادية في سوريا مشيرا إلى أن الجانبين اتفقا على إنشاء بنك لتمويل الصناعات الصغيرة والتعاون في مجال الطاقة المتجددة.

يذكر أن رجال الأعمال الألمان يتحفظون فيما يتعلق بالاستثمار في سوريا، إذ لا تتجاوز استثماراتهم المباشرة هناك ٢٦٠ مليون دولار.